المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: الرؤى والأفكار والتصورات الخاصة بإصلاح منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها.. مجلس الأمن نموذجاً "1993 – 2020م"
اسم الكاتب: د. عاصم أميل البرقان، أ.د. محمد عبدالكريم محافظة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8153
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الرؤى والأفكار والتصورات الخاصة باصلاح منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها ...مجلس الأمن نموذجا "١٩٩٣ ـ ٢٠٢٠م"

د. عاصم أميل البرقان*

أ.د محمد عبد الكريم محافظة

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٠/٧/١٢م. **تاريخ القبول: ٢٠٢٠/١٢/١٥م.**

ملخص

تهدف الدراسة إلى البحث في الرؤى والأفكار والتصورات الخاصة بإصلاح منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها وبشكل خاص مجلس الأمن. وذلك من خلال دراسة وتحليل معظم الأفكار والمشاريع التي طرحت على مدى أكثر من ربع قرن من الزمان، متزامنة مع مرور خمسة وسبعين عاما على تأسيس منظمة الأمم المتحدة.

وقد جاءت الحاجة إلى إجراء اصلاحات مهمة تطال مجلس الأمن نابعة ومنطلقة من افتقار المجلس للديناميكية والفعالية في أداء مهامه وصلاحياته الموكولة إليه من حفظ وصون الأمن والسلم الدوليين وتثبيتهما، بالإضافة إلى حالة المعاناة الدائمة التي يعيشها المجلس عند النظر في القضايا والمسائل المهمة والجوهرية على مستوى العالم من خلال الاستخدام المتكرر وغير المبرر لحق النقض الذي يتمتع به بعض أعضاء المجلس. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج مِن أهمها تلك التي تنبني على قناعة الدول العظمى ذات المصالح العالمية بأن إجراء إصلاحات جوهرية وحقيقية على مستوى الأمم المتحدة وبشكل خاص على مستوى مجلس الأمن قطعا لا يخدم مصالحها بل يتقاطع مع تلك المصالح، وبالتالي فإن مثل تلك الاصلاحات تعد من القضايا الشائكة والصعبة المطروحة على طاولة البحث.

الكلمات الدالة: "المفتاحية": الأمم المتحدة، مجلس الأمن، اصلاح.

* كلية الحقوق، الجامعة الهاشمية، الأردن.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Visions, Ideas and Perceptions of Reforming the United Nations and its Institutions: The Security Council as a Model (1993-2020)

Dr. Asem Ameel Al-Burqaan

Prof. Hamad Adul-Kareem Mahafthah

Abstract

This study aims at investigating the visions, ideas and perceptions of reforming the United Nations and its organs, especially the "Security Council". This aim can be achieved by studying and analyzing the ideas and perceptions that have been suggested for more than a quarter of a century, coinciding with a period of seventy-five years since the establishment of the United Nations organization.

The need for reforming the Security Council comes from the council's inability to carry out its duties in a dynamic and effective way, like maintaining international peace and security. In addition, the Council usually suffers from serious problems when it comes to discussing important issues worldwide, which can be seen in the frequent and unjustified use of the Veto right by the Council's members. The study comes up with many results, the most important of which is the conviction adopted by the great powers that have global interests at all levels, that making fundamental and real reforms at the level of the United Nations, and in particular at the level of the Security Council, definitely does not serve their interests; rather it intersects with such interests. Therefore, these reforms are usually considered to be thorny and difficult issues to be discussed easily.

Keywords: United Nations, Security Council, Reform.

المقدمة:

منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وحدوث التحولات السياسية في وسط وشرق أوروبا وإعادة توحيد ألمانيا، وظهور العديد من الدول الجديدة على الخريطة السياسية العالمية، بالإضافة إلى التغييرات الديمقراطية في العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، والوعود ببناء نظام عالمي جديد يقوم على القيم الديمقراطية والقواعد القانونية الدولية والأمن والتعاون والثقة المتبادلة منذ حدوث ذلك كله ازداد الاهتمام بإعادة تأهيل منظمة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة التي أخذت تواجه العالم، وعلى مدى أكثر من ربع قرن، طُرحت العديد من الأفكار والرؤى والتصورات الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص، من قبل العديد من قادة الرأي والفكر السياسي في العالم والأمناء العامين للأمم المتحدة والعديد من الدول الأعضاء والمجموعات الدولية المختلفة.

وتبدو الحاجة ماسّة إلى إصلاح الجهاز الرئيس المسؤول عن صون الأمن والسلم الدوليين نتيجة افتقاره إلى الفعالية في النشاط، لأن المجلس في كثير من الحالات عندما ينظر في المسائل المهمة للسلم والأمن الدوليين، يتعرض لشلل في قراراته بسبب الاستخدام المتكرر لحق النقض ولأسباب سياسية، حيث أن الدول الخمس دائمة العضوية تأخذ بالاعتبار مصالحها الوطنية وليس مصلحة المجتمع الدولي. وفي فترة أنقسام العالم إلى معسكرين تعرض نشاط المجلس لشلل بسبب الاستخدام المتكرر لحق النقض من جانب كلا الطرفين. والمسألة الأخرى التي تؤثر في نشاط المجلس سلبا، عدم وجود تمثيل يتناسب مع الوضع الجغرافي – السياسي الحالي، وأن التركيبة الحالية خاصة فيما يتعلق بالعضوية الدائمة لا تتوافق مع نظام القوة المعاصر، وإنما تعكس نظام القوة بعد الحرب العالمية الثانية. فالأمم المتحدة التي كانت تضم في بداية تشكيلها ٥١ دولة، تضم الآن ١٩٣ دولة أي ما يمثل جميع افراد المجتمع الدولي. وأن مساهمة بعض الدول في الميزانية العامة للأمم المتحدة تفوق مساهمات بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى أن عدد الدول التي تملك الأسلحة النووية قد اتسع أي أن هناك دولاً تستحق العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

ورغم أن بدايات الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة تعود إلى عام ١٩٧٩ إلا أن النقاش الرسمي حوله تأخر حتى عام ١٩٩٢ عندما أصدرت الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً طلبت فيه من الأمين العام آنذاك بطرس غالي، إرسال دعوات إلى الدول الأعضاء لتقديم ملاحظاتها وأفكارها فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن[1]. وفي عام ١٩٩٣، شكلت الجمعية

(1) قرار الجمعية العامة، A/RES/47/62. 10 February 1993.
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/47/62

العامة للأمم المتحدة وفقاً للقرار الصادر بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٩٣ فريقاً مساعداً سمي "فريق عمل مفتوح العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل المتصلة بمجلس الأمن"[١]. ومنذ عام ١٩٩٤، جرت حوارات عديدة حول هذا الموضوع في الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة. ورغم العديد من المقترحات التي تقدمت بها بعض الدول والمجموعات الإقليمية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء فتأجل النقاش للسنوات التالية. وما زال النقاش دائراً حول الموضوع ومازالت الاقتراحات والمبادرات تتوالى من أطراف عدة، وهذا ما يؤكد على الحاجة الماسة لإجراء الاصلاحات المطلوبة لتحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن لإضفاء مزيد من الفعالية والشفافية على عمله.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال القائها المزيد من الضوء على مجمل الأفكار والتصورات والرؤى الخاصة، والمتعلقة بعملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وفق منهج علمي يعتمد على النقد والتحليل والتفسير لواحدة من المنظمات الدولية ومؤسساتها ودورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين وتثبيتهما، وفق أطر عملها وأدواتها على مستوى العالم. خصوصا وأن المنظمة لم تشهد اصلاحات أو تعديلات جوهرية منذ ميلادها، إذا ما استثنينا البعض منها التي أقل ما يقال فيها أنها ثانوية، لا تؤثر في نشاط وآليات المنظمة بصفة عامة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في إنجاز بحث علمي يتعلق بقضية مهمة من قضايا العالم المعاصر خلال فترة زمنية اتسمت بالصراع والتنافس بين القوى الدولية الفاعلة على الساحة العالمية. تمثلت بعملية إصلاح أهم منظمة دولية على مستوى العالم السياسي.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن عملية التقاطع والتضارب بين عملية إصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها ومصالح الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أدت إلى فشل وشلل كل الأفكار والطروحات والمحاولات الجادة التي طرحت لإجراء أي عملية إصلاح.

---

(١) قرار الجمعية العامة، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٤. A/RES/48/26. 3 December 1993.
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/48/26
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٤.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الرئيسة التي تستند إليها مشكلة الدراسة وأهدافها، نوجزها بما يأتي:

- ما أهم الانتقادات الموجهة لأعمال المنظمة ومجلس الأمن؟
- ما أهم المشاريع الإصلاحية التي طرحت لاصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص؟
- ما التحديات والمعوقات التي تواجه عملية الإصلاح والتغيير؟
- ما أسباب فشل وشلل كل محاولات الإصلاح الجوهرية التي طرحت حتى الآن؟

منهجية الدراسة:

تمت معالجة البحث من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على تحليل مجمل الرؤى والأفكار والتصورات الخاصة بعملية اصلاح منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبشكل خاص مجلس الأمن، وذلك من خلال محورين:

المحور الأول: مشاريع إصلاح الأمم المتحدة.

المحور الثاني: مجلس الأمن وعملية الإصلاح.

المحور الأول: مشاريع إصلاح الأمم المتحدة

أولاً: المشاريع الداخلية

بدأ الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الحوار من جديد حول إصلاح الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ بطرحه مقترحات للإصلاح [١]. ثم جاءت قمة الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠ لتطرح الحاجة إلى أعادة هيكلة الأمم المتحدة بشكل متكامل لتتلاءم مع متطلبات القرن الجديد. وازدادت هذه النقاشات بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ووصلت ذروتها بعد العدوان الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، هذا

(١) تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح. تقرير الأمين العام المقدم للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة ١٩٩٧/١٢/٢٣

http://www.un.org/arabic/documents/GADocs/51/A_51_950.pdf

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧.

العدوان الذي كشف عن ضعف وعدم قدرة نظام الأمن الجماعي بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص في قيامهما بالمهام المنوطة بهما(١).

واستمر النقاش في جميع هيئات الأمم المتحدة، وخاصة في الجمعية العامة ومجلس الأمن، من خلال الاقتراحات التي وردت في خطابات مندوبي الدول المختلفة، وقرارات الهيئات الرئيسة للمنظمة اضافة إلى تقارير الأمين العام. وقد تمت صياغة مقترحات الإصلاح المختلفة في أربع وثائق رئيسة قدمت لرؤساء الدول والحكومات المجتمعين في الدورة الستين للجمعية العامة.

الوثيقة الأولى:

إعلان الألفية المقر في ٨ أيلول ٢٠٠٠ والذي حدد القيم الأساسية الضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين والمتمثلة بـ: الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. وأشار إلى ضرورة العمل على تعزيز السلم والأمن وضمان التطور والقضاء على الفقر وحماية البيئة وحقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وشملت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية برنامجاً طموحاً تمثل في: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض معدلات وفيات الأطفال الرضع، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الآخرى، وضمان استخدام البيئة الطبيعية بطريقة مستدامة، وإقامة الشراكة العالمية من أجل التنمية(٢).

وحدد الإعلان الاتجاهات والأنشطة الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة والمتمثلة في التأكيد على الدور المركزي للجمعية العامة بوصفها الهيئة التمثيلية الرئيسية لصنع القرار، والإصلاح الجزئي لمجلس الأمن، وتعزيز دور المجلس الاقتصادي – الاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، وضمان التشاور والتنسيق المنتظمين لأنشطة الهيئات الرئيسية. وشملت المطالب كذلك الدعوة إلى المزيد من التماسك والتعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها وخاصة مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي (صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، إضافة إلى المنظمات الدولية الأخرى بهدف الوصول إلى نهج متناسق ومتكامل لمشكلات السلام والتنمية، إضافة إلى التعاون مع البرلمانات الوطنية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. كما أكد الإعلان على الحاجة إلى أيجاد المزيد من الفرص للقطاع

(1) Janusz Symonides: Organizacja Narodów Zjednoczonych w zmieniającym się świecie. Konieczność reformy i podjęcia nowych wyzwań. Krakowskie Studia Międzynarodowe 1/2005. S. 111.باللغة البولندية

(2) United Nations Millennium Declaration, Doc. A/RES/55/2.

الخاص والمنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمعات المدنية بشكل عام للمساهمة في تحقيق أهداف المنظمة وبرامجها[١].

الوثيقة الثانية:

عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عام ٢٠٠٣ فريقا رفيع المستوى مؤلفاً من ست عشرة شخصية مرموقة من مناطق العالم المختلفة، مَثَّلَ العالم العربي فيه الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية "عمرو موسى"، لاقتراح برنامج عمل مشترك بشأن التحديات العالمية الجديدة، وطلب منه تقديم تدابير واضحة وعملية بغية اتخاذ إجراءات فعالة والعمل المشترك المستند إلى تحليل التهديدات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين، ومراجعة الأدوات والآليات القائمة واقتراح التغيرات اللازمة. وهكذا أصبح مجال اهتمام الفريق قضايا السلام والأمن الشاملة بمفهومها على نطاق واسع. وقدم الفريق توصياته في ٢ كانون الأول ٢٠٠٤ تحت عنوان " عالم أكثر أمنا – مسؤوليتنا المشتركة"[٢].

وركز التقرير في الجزء الأول على القضايا المتعلقة بالأمن الجماعي حيث أشار إلى الحاجة للتوافق في الآراء بشأن قيام نظام أمن جماعي وضمان فعاليته. وفي الجزء الثاني بين التقرير التهديدات التي تواجه العالم وقسمها إلى قسمين: ما يسمى بالتهديدات الناعمة؛ كالفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة، والتهديدات الخشنة والمتمثلة بالصراعات الخارجية والداخلية والأخطار الناجمة عن وجود أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وتناول الجزء الثالث الأمن الجماعي واستخدام القوة، في حين تضمن الجزء الرابع برنامج الإصلاح للهيئات الرئيسة للأمم المتحدة والتعديلات المقترحة على الميثاق[٣].

الوثيقة الثالثة:

قدّم الأمين العام بمبادرة منه قدم في عام ٢٠٠٥ تقرير "مشروع الألفية". حيث تستند التوصيات الواردة فيه إلى عمل عشر مجموعات وبالتعاون مع الأمانة العامة وبمشاركة واسعة من ممثلي عالم العلم والمعرفة والحكومات وممثلي المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية. وتضمن المشروع خطة عمل عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووضح المسائل التالية: أهمية الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(١) المرجع نفسه.

(2) A more secure world: Our shared responsibility Report of the High-level Panel on Threats, Challenges and Change. United Nations 2004, available at: http://providus.lv/article_files/931/original/HLP_report_en.pdf?1326375616
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٧.

(٣) المرجع نفسه.

ومستوى وسبل تنفيذها في جميع الدول، ووضع كذلك توصيات بشأن دعم النظام الدولي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأخيراً تقديم ملخص لتكاليف وفوائد تحقيقها(١).

الوثيقة الرابعة:

المستند الرابع هو التقرير الذي حمل عنوان "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"(٢)، قدمه الأمين العام كوفي عنان في ٢١ آذار ٢٠٠٥. واستند إلى كل من تقرير الفريق رفيع المستوى وتقرير مشروع الألفية، حيث شدد الأمين العام فيه على عدم تجزئة الأمن والربط بينه وبين التنمية وحقوق الإنسان، وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأشار التقرير إلى أنه لا يمكن تحقيق المزيد من الحرية إلَّا من خلال التعاون العالمي الواسع والعميق والدائم بين الدول، وأن تأخذ كل دولة بعين الاعتبار ليس احتياجات مواطنيها، فحسب وإنما أيضاً مصالح الآخرين والبشرية جمعاء. وفي تقييمه للتقدم في متابعة الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي؛ أكد كوفي عنان على انه متفاوت للغاية وغير متناسق؛ ففي الوقت الذي تحرر فيه أكثر من ٢٠٠ مليون شخص من الفقر بعد عام ١٩٩٠ لا تزال جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا مركز الأزمة وبمستوى أقل بكثير من الأهداف المحددة، أما في مناطق العالم الأخرى فالصورة أكثر تنوعاً. وفيما يتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة قدم التقرير العديد من التوصيات.

ويعتبر إصلاح مجلس الأمن من الجوانب الرئيسة للإصلاح الشامل للأمم المتحدة وفي نفس الوقت الأكثر صعوبة، وعلى الرغم من المقترحات العديدة لإصلاحه إلا أن هنالك دائما معارضين لإيجاد حلول مناسبة. ويتمثل الهدف الأساسي لإصلاح مجلس الأمن في تحسين آلية الاستجابة للتهديدات المعاصرة للأمن والسلام الدوليين، وتحسين كفاءة وشفافية عمله وتعاونه مع الهيئات الأخرى وبشكل خاص مع الجمعية العامة، وزيادة عدد الأعضاء الدائمين وإمكانية منحهم حق النقض بالإضافة إلى قضايا أخرى.

---

(1)lnvesting in Development. A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals, UN Millennium Project, London 2005. available at: http://siteresources.worldbank.org/INTTSR/Resources/MainReportComplete-lowres[1].pdf

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧.

(٢) تقرير الأمين العام، "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع"، وثائق الأمم المتحدة A/٥٩/٢٠٠٥. https://undocs.org/ar/A/59/2005 تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧.

ثانياً: طرق ووسائل إصلاح الأمم المتحدة

ينص ميثاق الأمم المتحدة على طريقتين لتعديل أحكامه، فوفقاً للمادة ١٠٩، يمكن تعديل الميثاق من خلال مؤتمر دولي عام لهذا الغرض في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة تسعة آخرين من أعضاء مجلس الأمن. ويصبح التعديل الذي يوصي به المؤتمر نافذاً قانونياً إذا ما صادق عليه ثلثا أعضاء الأمم المتحدة على أن يكون من بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين(١)، علماً بأنه لم تتم حتى اليوم مراجعة الميثاق بهذه الطريقة، كما لا يبدو أن عقد مؤتمر دولي يعتبر شرطاً لا غنى عنه لإجراء تعديلات على الميثاق، فمن الممكن إجراء تعديلات دون الدعوة إلى مؤتمر عام حيث تشير المادة ١٠٨ أن التعديلات الصادرة بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة تدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء المنظمة على أن يكون من بينهم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة (٢).

وكما هو واضح من نص المادتين السابقتين فإن اقرار أي تعديل على ميثاق الأمم المتحدة، لا يكفي فقط إقراره بأغلبية ثلثي الأصوات، وإنما يجب التصديق على هذا التعديل من قبل نفس الأغلبية من الأعضاء، وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة، على أن يكون من بينهم جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهذا يعني أن أي تعديل دون موافقة الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن غير ممكن. وإلى الآن تم إجراء ثلاثة تعديلات على الميثاق؛ يتعلق أولها بتوسيع عضوية مجلس الأمن بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين من ستة إلى عشرة(٣). ورغم أن فرنسا والاتحاد السوفيتي كانتا ضد التعديل وامتنعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن التصويت في الجمعية العامة، وجاء التصويت على النحو التالي: ٩٦ دولة وافقت، ١١ دولة عارضت و٤ دول امتنعت عن التصويت، إلا أن التعديل دخل حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليه اغلبية ثلثي الدول الأعضاء بما في ذلك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وتم رفع عدد أعضاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي في التعديل الثاني على الميثاق بقرار من الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول ١٩٦٣ من ١٨ إلى ٢٧ عضواً(٤)، وقد جرى التوسع في العضوية دون معارضة من جهة الدول دائمة العضوية في المجلس. وجرى في المرة

(١) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سابق، الفصل الثامن عشر، المادة ١٠٩ فقرة ٢.

(٢) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سابق، الفصل الثامن عشر، المادة ١٠٨.

(٣) قرار الجمعية العامة رقم ١٩٩١ (الدورة ١٨) مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/1991(XVIII)&Lang=A
تاريخ الدخول ٢٠١٩/٢/١٨.

(٤) المصدر السابق. وقد دخل هذان التعديلان حيز التنفيذ في ١٩٦٥/٨/٣١.

الثالثة مضاعفة عدد أعضاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي إلى ٥٤ عضوا بقرار من الجمعية العامة[١] صوت لصالحه ١٠٥ دول وعارضته دولتان، هما فرنسا وبريطانيا وامتنع عن التصويت ١٥ دولة بما في ذلك الاتحاد السوفيتي، وكما في حال توسعة مجلس الأمن فإن جميع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هذه المرة وبغض النظر عن التصويت السابق صادقت على هذا التعديل ودخل حيز التنفيذ في ٢٤ أيلول ١٩٧٣[٢].

ويمكن تطبيق المادة ١٠٨ عند إجراء تعديل على الميثاق فيما يخص توسيع العضوية وطريقة التصويت في مجلس الأمن، وكذلك في ما يخص تحديث وشطب بعض المواد والفصول من الميثاق، كالإبقاء على تعبير الدول المعادية في المواد ٥٣ و١٠٧ بعد مرور ما يقارب ٧٥ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية، مع العلم بأن بعض الدولة المقصودة بهذا التعبير مرشحة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهذا دليل على الجمود الذي تعاني منه الجمعية العامة. ومن الضروري أيضا شطب المادة ٤٧ من الميثاق والمتعلقة بلجنة أركان الحرب والتي لم تباشر عملها منذ قيام الأمم متحدة، وكذلك تعديل المواد ٢٧ و٤٥ و٤٦ فيما يخص هذه اللجنة. وكذلك لابد من إلغاء الفصل الثالث عشر المتعلق بنظام الوصاية، حيث أن مجلس الوصاية أصبح عديم الجدوى بعد ما علق نشاطه في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٩٤ بعد استقلال آخر أراضٍ كانت موضوعة تحت اشرافه في ١ تشرين الأول عام ١٩٩٤ وهي جزيرة بلاو. إضافة إلى تعديل تسمية بعض الدول وخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛ فحتى هذه اللحظة ما زال الميثاق ينص على عضوية الأتحاد السوفياتي لمجلس الأمن والذي لم يعد قائماً وحلت مكانه روسيا الأتحادية منذ مطلع عام ١٩٩٢.

وخلال النقاشات التي دارت في الدورتين ٥٨ و٥٩ للجمعية العامة للاعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، طرحت بعض الدول أن تقر التعديلات على مجلس الأمن بتوافق الآراء، ولا يبدو لنا أن التوافق شرط أساسي، حيث يمكن إقرار التعديلات بأغلبية الأصوات والمصادقة عليها وفقـــا لما نصت علـــيه المادة ١٠٨ من الميثاق. بالإضافة إلى التعديلات على الميثاق لابد من قوننة بعض النشاطات التي تقوم بها أجهزة المنظمة والتي لم ينص عليها الميثاق، فمنذ عام ١٩٤٨ مثلاً تم أنشاء عمليات السلام

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٤٧ (الدورة ٢٦) زيادة اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
http://wwwupdate.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/2847(XXVI)&Lang=A تاريخ الدخول ٢٠١٩/٢/١٨.

(٢) محمد المجذوب، التنظيم الدولي. النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة السابعة ٢٠٠٢.

التي تقوم بها المنظمة بقرار من الجمعية العامة والتي لم ينص عليها الميثاق، إضافة إلى إنشاء مجلس الأمن لمحاكم جنائية خاصة في يوغسلافيا سابقا ورواندا ولبنان.

ويجب النظر إلى إصلاح الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص على أنه عملية مستمرة للعديد من الإجراءات والترتيبات، وفي كل الأحوال ويمكن ملاحظة الصعوبات والتعقيدات المرتبطة بالتوقعات المتباينة فيما يتعلق بأتجاهاتها وأولوياتها. وبالتأكيد سيكون للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن دور هام في إصلاح الأمم المتحدة، فبدون موافقتهم يتعذر إجراء أي تعديل على الميثاق، وفي المناقشات التي جرت في الجمعية العامة قدمت كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة مواقف متحفظة إلى حد ما.

المحور الثاني: مجلس الأمن وعملية الإصلاح

أولا: أسس تشكيل مجلس الأمن

يعتبر مجلس الأمن أحد الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة وأكثرها أهمية في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين. حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٢٤ فقرة ١ "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات"(١). ويعمل مجلس الأمن على تنفيذ المهام المنوطة به من خلال الوسائل السلمية؛ كإصدار قرارات الآدانة، ودعوات الأطراف إلى إنهاء العمليات المسلحة والبدء بالمفاوضات، وإقامة بعثات لمراقبة منع نشوب الصراع، وإرسال قوات حفظ السلام للأشراف على تنفيذ الترتيبات والتدابير غير القسرية؛ مثل العقوبات الاقتصادية بما في ذلك فرض القيود على التجارة في سلع محددة، وقطع الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية. وكذلك من خلال العقوبات القسرية والمتمثلة باستخدام القوات المسلحة تحت راية الأمم المتحدة. ويحدد المجلس في كل حالة الأساليب الواجب اتخاذها بما يتناسب مع شكل وحجم التهديد(٢).

ومنذ الاجتماع الأول لمجلس الأمن في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦ وحتى ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٠ أصدر المجلس ٢٥٠٥ قرارات(٣). ويتخذ المجلس قراراته وفقاً للمادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة

(١) ميثاق الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/charter-united-nations/index.html
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٦

(2) Yearbook of the International Law Commission, 2001, p.75.

(٣) جميع قرارات مجلس الأمن يمكن الرجوع أليها على العنوان التالي:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions
تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٢/١٠.

بالتصويت؛ ذلك أنه في المسائل الإجرائية تصدر القرارات بأغلبية تسعة أعضاء، وفي جميع الأمور الأخرى كذلك بأغلبية تسعة أعضاء شريطة موافقة الدول الخمس دائمة العضوية أو على الأقل امتناعها عن التصويت. ووفقاً للفقرة الثالثة من نفس المادة فإنه إذا كانت القضية محور البحث تتعلق بأحد الأعضاء الدائمين في المجلس، فلا يمكنه ممارسة حق النقض، وتنطبق هذه القاعدة فقط عند النظر في تدابير السلام، أما في حالة النظر في تطبيق التدابير القسرية فإن العضو الدائم في المجلس يحتفظ بحق النقض. وفيما يتعلق بتحديد طبيعة القرار هل هو إجرائي أم غير إجرائي فيتم إقرار المسألة بالطرق غير الإجرائية مع احتفاظ العضو الدائم بحق النقض(١).

ويتشكل مجلس الأمن من ١٥ عضواً بما في ذلك خمسة أعضاء دائمون، وهم: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين وبريطانيا وفرنسا، وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة بأغلبية ثلثي الاصوات أخذة بعين الاعتبار مساهماتهم في صون السلام والأمن العالميين، وتنفيذ اهداف المنظمة، والتوزيع الجغرافي العادل(٢). ومنذ عام ١٩٦٦ أي منذ رفع عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضواً من خلال رفع عدد الأعضاء غير الدائمين من ٦ إلى ١٠؛ يتم انتخاب الأعضاء غير الدائمين حسب التوزيع الجغرافي التالي: المجموعة الإفريقية ثلاثة أعضاء، مجموعة آسيا والباسفيك عضوان، مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي عضوان، مجموعة أوروبا الشرقية عضو واحد، ومجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى عضوان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ما يزيد عن ٦٠ دولة لم يتم تنتخبها نهائياً لعضوية مجلس الأمن، بينها؛ سويسرا وإسرائيل وأفغانستان والسودان، إضافة إلى السعودية التي رفضت شغل المقعد الذي انتخبت له في ١٧ تشرين الأول عام ٢٠١٣ وبررت السعودية موقفها في بيان لوزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل صدر في ١٨ تشرين الأول عام ٢٠١٣ معتبرة أن آليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته نحو حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب. وأكد البيان بأن هذا

(1)LEO GROSS, VOTING IN THE SECURITY COUNCIL: ABSTENTION FROM VOTING AND ABSENCE FROM MEETINGS, 60 Yale L.J. (1951). Available at: http://digitalcommons.law.yale.edu/ylj/vol60/iss2/1 تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢

Statement at San Francisco by the delegations of the four Sponsoring Governments (China, the UK, the USA and the USSR) on "The Yalta Formula" on Voting in the Security Council
8 JUNE 1945 (UNCIO, 1945, Vol. XI, pp. 710-14). Available at: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Yalta%20Statement.doc تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢

(٢) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سابق، المادة ٢٣.

الواقع أدى إلى استمرار اضطراب الأمن والسلم، وأتساع رقعة مظالم الشعوب واغتصاب الحقوق وانتشار النزاعات والحروب في أنحاء العالم. وأشار إلى بقاء القضية الفلسطينية دون حل عادل ودائم إلى ما يزيد عن ٦٥ عاما، ودعا كذلك إلى إصلاح عميق وشامل لمجلس الأمن يتضمن توسيع عضويته والتخلي عن نظام الفيتو أو الحد من استخدامه(١).

أما بالنسبة للدول العربية والتي هي جزء من مجموعة آسيا والباسفيك فقد تم اختيار مصر خمس مرات لشغل مقعد في مجلس الأمن إضافة إلى مرة واحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة في الفترة من١٩٦١إلى ١٩٦٢ وذلك خلال دولة الوحدة المصرية السورية، وتونس أربع مرات، وكل من الجزائر والأردن والمغرب وسوريا ثلاث مرات، والعراق والكويت ولبنان وليبيا مرتين، وباقي الدول العربية مرة واحدة، أما السعودية التي ذكرت سابقا وجزر القمر فلم تشغل للآن عضوية المجلس(٢).

جدول (١) الدول العربية التي شغلت عضوية مجلس الأمن ١٩٤٦-٢٠٢٠م

الدولة	عدد المرات التي شغلت فيه عضوية مجلس الأمن	الدولة	عدد المرات التي شغلت فيه عضوية مجلس الأمن
مصر	٥	موريتانيا	١
تونس	٤	عُمان	١
الأردن	٣	قطر	١
المغرب	٣	الصومال	١
سوريا	٣	السودان	١
الجزائر	٣	الأمارات العربية المتحدة	١
العراق	٢	اليمن	١

(١) لماذا قررت المملكة العربية السعودية رفض مقعد لها في مجلس الأمن؟ ولماذا كان قرارها هذا صائبا!؟ مسارات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية. عدد يناير ٢٠١٤.
https://www.kfcris.com/pdf/1f86426ee546158b89a526ccae6f4f2d57cdd0d3a34a6.pdf
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٦.

(٢) البلدان التي انتخبت لعضوية مجلس الأمن.
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/countries-elected-members
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٦.

الدولة	عدد المرات التي شغلت فيه عضوية مجلس الأمن	الدولة	عدد المرات التي شغلت فيه عضوية مجلس الأمن
الكويت	٢	جيبوتي	١
لبنان	٢	الجمهورية العربية المتحدة	١
ليبيا	٢	السعودية	٠
البحرين	١	وجزر القمر	٠

الجدول من اعداد الباحثين. المصدر:

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/countries-elected-members

ثانياً: الانتقادات الموجهة لأعمال مجلس الأمن

يتعرض مجلس الأمن لأنتقادات عديدة ومن أطراف مختلفة؛ وتتركز أهم الانتقادات الموجهة لمجلس الأمن على عدم فعاليته في تعامله مع الأخطار التي تواجه المجتمع الدولي، حيث جرت في تسعينيات القرن الماضي زيادة كبيرة في عدد عمليات السلام والاستقرار التي نُظمت تحت رعاية الأمم المتحدة، إلَّا أنها في الوقت نفسه كشفت حالات الفشل المتتالية في المناطق الملتهبة في العالم كالبلقان وأفريقيا، وعن عدم فعاليته في ايجاد حلول خلاقة لهذه الصراعات(١). وأصبحت المجازر التي جرت في سربرنيتسا عام ١٩٩٥ ووقف الإبادة الجماعية في رواندا(٢) وانتهاك حقوق الأنسان في الكونغو(٣) وهايتي(٤) ومأساة الشعب العربي الفلسطيني، والأحداث التي مرت بها بعض الدول العربية في مطلع

(١) د.حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات الراهنة، ورد في الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.

(2) M. Boot, Paving the Road to Hell: the Failure of the U.N. Peacekeeping, Foreign Affairs, March/April 2000 Issue. Available at: https://www.foreignaffairs.com/reviews/review-essay/2000-03-01/paving-road-hell-failure-un-peacekeeping

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٦.

(3) DR Congo: Army, UN Failed to stop the massacre, available at: https://www.hrw.org/news/2014/07/02/dr-congo-army-un-failed-stop-massacre

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٦.

(4) Ch. Krishnaswami, The United Nations' Shameful History in Haiti, the Slate, 19 August 2013. Available at: https://slate.com/news-and-politics/2013/08/united-nations-caused-cholera-outbreak-in-haiti-its-response-violates-international-law.html

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٦.

العقد الثاني من القرن الحالي في كل من سوريا واليمن وليبيا، وغيرها، رمزا لعدم كفاءة المنظمة الدولية وجهازها الرئيس المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ولا بد من إصلاح مجلس الأمن أو بشكل عام إصلاح الأمم المتحدة لتتواءم مع التغيرات التي جرت في العالم، ففي نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين تغير مفهوم العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والمبادئ الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية بشكل كبير إضافة إلى تطور مفهوم الأمن(١). فعند تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ أنشئ مجلس الأمن كجهاز تنفيذي للمنظمة مسؤول عن حماية الأمن والسلم الدوليين وحل النزاعات بين الدول، في حين أن النزاعات المعاصرة في أغلبها لم تعد دولية وإنما اهلية في داخل الدولة نفسها. وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة السابعة على "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ...(٢)"، وهذا ما يحد بشكل كبير من إمكانية استخدام المجلس لتدابير فعاله بما في ذلك وقبل كل شيء استخدام القوة في حالة النزاعات الداخلية. وعلى الرغم من النقاش العام حول القبول بالتدخل الدولي في دولة ذات سيادة كما جرى في ليبيا عام ٢٠١١ إلا انه في الواقع يتعارض مع الحجج القانونية والأخلاقية، ولكن هذا موضوع آخر لدراسة منفصلة.

وفي عملية البحث عن مصادر عدم فعالية مجلس الأمن تجدر الإشارة هنا إلى مجالين: الأول طبيعة تكوينه وشفافية وطريقة عمله والثاني أسس استخدام حق النقض(٣).

أ. طبيعة تكوين مجلس الأمن وطريقة عمله.

كما هو معلوم فإن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن هي الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، ويجمع الباحثون على أن التشكيلة الحالية لمجلس الأمن لا تعبر عن الحقائق الجيوسياسية للعالم الحديث والتغيرات السياسية التي حدثت في العالم خلال فترة ما يقارب من ٧٥ عاما بما في ذلك انتهاء حقبة الاستعمار وتزايد أهمية بعض الدول، إضافة إلى التغيرات التي جرت في خارطة أوروبا السياسية وذلك باختفاء دول وظهور دول جديدة بعد عام ١٩٨٩.

(١) هنري كيسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ. ترجمة د. فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان ٢٠١٥. ص. ٣٥٥–٣٦٣.

(٢) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سابق، المادة ٢.

(٣) د.حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن. دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥. عالم المعرفة ١٩٩٥ ص. ٦٨–٧٠.

وتُتهم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بانها تعمل من أجل المصالح الاستراتيجية للأقوياء والدفاع عن مصالحهم الوطنية أو مصالح حلفائهم، وتتجاهل القضايا التي لا تهمهم. ومن الأمثلة على ذلك الإجراءات الحاسمة التي اتخذت في تحرير الكويت من الغزو العراقي في عام ١٩٩٠ بينما معاناة الشعب العربي الفلسطيني التي مر عليها ما يزيد عن ٧٠ عاما ما زالت دون استجابة مناسبة، كذلك مأسي رواندا والصومال(١). وفي الوقت نفسه لابد من التذكير بالمنطق الذي وقف وراء تشكيل مجلس الأمن في شكله الحالي بعد فشل عصبة الأمم التي لم تنضم اليها الولايات المتحدة الأمريكية، وانسحبت أو طردت منها باقي الدول الكبرى(٢)؛ وهو أنشاء منظمة دولية بصلاحيات مميزة للدول الكبرى لضمان مشاركتها الدائمة، وبالتالي نجاح المشروع بأكمله(٣). ورغم ذلك يصعب في الوقت الحاضر تخيل حل المشكلات العالمية دون مشاركة دول مثل المانيا واليابان واللتين لا تزالان مذكورتين في ميثاق الأمم المتحدة كدولتين معاديتين(٤) رغم انهما من أكبر ممولي نشاط المنظمة، ويشار أيضا إلى الهند والبرازيل ونيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر كقوى اقليمية غير ممثلة في مجلس الأمن.

ب. أسس استخدام حق النقض.

يثير حق النقض "الفيتو" جدلاً واسعاً باعتباره استحقاقاً خاصاً للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وتتركز الانتقادات لهذا الحق على اعتبار أن هذه الامتيازات أعطيت لدول تم اختيارها قبل ما يقارب من ٧٥ عاما، وأنها تعيق إجراء إصلاحات عميقة وفعالة في عمل المجلس. ومن المفارقات أن حرمان حق النقض للدول الخمس مشروط بموافقتها على ذلك(٥)، مع العلم بأن أياً من الدول الأعضاء الدائمين لن تتخلى عن هذا الحق. وفي نفس الوقت فإن هذا الحق من أهم أسباب ضعف المجلس في القضايا الخلافية، حيث يسمح للدول التي تمتلكه بمتابعة والدفاع عن مصالحها الخاصة وليس الدفاع عن المبادئ العامة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وبنظره سريعة نلاحظ أن الاتحاد السوفياتي ثم روسيا من أكثر الدول استخداماً لهذا الحق؛ ففي الفترة من عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٦٥ استخدم الاتحاد

(1) S. C. Rajan, Global Politics and Institutions GTI Paper Series, Tellus Institute, 2006, available at: http://www.greattransition.org/archives/papers/Global_Politics_and_Institutions.pdf .٢٠١٨/١١/٣ تاريخ الدخول

(٢) انسحب من عصبة الأمم كل من المانيا واليابان عام ١٩٣٣ وايطاليا عام ١٩٣٧ وتم طرد الأتحاد السوفياتي عام ١٩٣٩. محمد المجذوب، التنظيم الدولي. النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة السابعة ٢٠٠٢. ص. ١٦٢-١٦٤.

(٣) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن. مرجع سابق ص. ٤٧-٥٤.

(٤) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سابق، المادة ٥٣ والمادة ١٠٧.

(٥) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سابق، المادة ١٠٨.

السوفيتي حق النقض مائة مرة، ومرة واحة، بينما الولايات المتحدة الأمريكية لم تستخدمه نهائياً، وفي الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٣ استخدمت الولايات المتحدة هذا الامتياز ١٦ مرة وفي المقام الأول في مسائل تخص الشرق الاوسط، في حين أن روسيا استخدمته ١٦ مرة والصين سبع مرات. لتنقلب الصورة في الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠١٩ حيث استخدمته روسيا ١٣ مرة، والولايات المتحدة الأمريكية فقط مرتين أما الصين فثلاث مرات.

جدول (٢) استخدام الدول دائمة العضوية لحق النقض من١٩٤٦-٢٠١٨.

الفترة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي/روسيا	الصين	بريطانيا	فرنسا
١٩٤٦-١٩٥٥	٠	٧٥	١	٢	٠
١٩٥٦-١٩٦٥	٠	٢٦	٠	٢	٣
١٩٦٦-١٩٧٥	١٢	٧	٢	٢	٨
١٩٧٦-١٩٨٥	٣٤	٦	٠	٩	١١
١٩٨٦-١٩٨٩	٢١	٠	٠	٣	٨
١٩٩٠-٢٠١٣	١٦	٩	٧	٠	٠
٢٠١٤-٢٠١٩	٢	١٦	٦	٠	٠
المجموع	٨٥	١٣٦	١٢	١٨	٣٠

الجدول من اعداد الباحثين. المصدر:

Security Council – veto list, Dag Hamarskjold Library. http://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto تاريخ الدخول ٢٠٢٠/١/١١.

ثالثاً: توسيع عضوية مجلس الأمن

تتضمن تقارير الفريق رفيع المستوى والأمين العام مقترحات محددة للتغيير، ما يعتبر أمراً أساسياً لإصلاح الأمم المتحدة لمجموعة واسعة من الدول. وتجدر الأشارة هنا إلى أن مسألة توسيع مجلس الأمن كانت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٩. وبعد أنتهاء الحرب الباردة أخذ الموضوع اهتماماً خاصاً، وذلك عندما بدأ أنه في الوضع الدولي الجديد وبدون انقسامات حادة وخلافات أيديولوجية يبدو من السهل التوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع.

ودفع نشاط مجلس الأمن في التسعينيات في مجال أستعادة وصون السلام العديد من الدول إلى أطلاق نداءات من أجل أعطاء مجلس الأمن طابعاً أكثر تمثيلاً وانفتاحاً[1]. وأنشأت الجمعية العامة

(1) HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002. Deepening democracy in a fragmented world. New York Oxford Oxford University Press 2002, p. 120. available at: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/263/hdr_2002_en_complete.pdf تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧.

فريق عمل خاصاً لتوسيع مجلس الأمن والتمثيل فيه على قدم المساواة. إلا أن عدم الموافقة على التغيرات المقترحة حال دون تحقيق أي تقدم في هذه المسألة، على الرغم من أن مطالب البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لم تكن مدار شك. وتركز النقاش حول المشروع المقدم من قبل رئيس الجمعية العامة سفير ماليزيا إسماعيل روزالي، والذي اقترح عام ١٩٩٧ رفع عدد أعضاء مجلس الأمن من ١٥ إلى ٢٤ عضواً بزيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين من ٥ إلى ١٠ وغير الدائمين من ١٠ إلى ١٤، على أن تتوزع الزيادة على النحو التالي: أثنان من الدول المتقدمة وثلاثة من البلدان النامية كأعضاء دائمين، أما الأعضاء غير الدائمين فيتم انتخابهم لفترة زمنية مدتها سنتان من قبل الجمعية العامة موزعين على المناطق التالية: آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية وأوروبا الشرقية[١]. وفيما كان تقسيم المقاعد بين مجموعات معينة من البلدان يحظى بتأييد نسبي، إلا أن الترتيبات المقترحة والتي يمكن للبلدان أن تحصل من خلالها على عضوية دائمة في المجلس كانت موضع خلاف.

ورغم أن ألمانيا واليابان تتمتعان بأكبر دعم بين البلدان المتقدمة للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، إلا أنه طرحت كذلك فكرة التناوب بين الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس. ومما ساهم في دعم ترشيح المانيا واليابان لعضوية مجلس الأمن ليس فقط إمكاناتهما الاقتصادية ودورهما على مسرح العلاقات الدولية، وإنما أيضاً مساهمتهما في ميزانية الأمم المتحدة والتي تأتي بشكل مباشر بعد مساهمة الولايات المتحدة، حيث بلغت مساهمة اليابان عام ٢٠٠٣ ما نسبته 19.51575 % وألمانيا لنفس العام 9.76900% من الموازنة العامة للأمم المتحدة[٢]. ومن الجدير بالذكر أن مساهمة الولايات المتحدة تبلغ ٢٢٪ منذ عام 2000 [٣].

(1) Governing and Managing Change at the United Nations. Reform of the Security Council from 1945 to September 2013, Center for UN Reform Education, New York, September 2013, Vol. 1. P.5.
Paper by the Chairman of the Open-Ended Working Group On The Question of Equitable Representation on and Increase in the Membership of the Security Council and Other Matters Related to the Security Council, 20 march 1997 r., https://www.globalpolicy.org/security-council/security-council-reform/41310-razali-reform-paper.html

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧.

(2) Marjorie Ann Browne, Luisa Blanchfield: United Nations Regular Budget Contributions: Members Compared, 1990-2010, Congressional Research Service. P.16, available at: https://fas.org/sgp/crs/row/RL30605.pdf.

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧.

(3) ibid. p.12

وتباينت الآراء حول تمثيل الدول النامية، واندلع خلاف كبير حول من يمثل مناطق العالم المختلفة؛ ففي الوقت الذي كان ينظر فيه إلى البرازيل كمرشح أكثر حظاً بسبب موقعها في أمريكا اللاتينية وعدد سكانها وإمكانياتها الاقتصادية، لكن وبسبب تحدث سكانها باللغة البرتغالية بينما جميع دول المنطقة تتحدث الأسبانية، بدأ الحديث عن بديل كالأرجنتين أو المكسيك. وبالمقابل تبدو الهند في آسيا الدولة الأكثر تأهيلاً لهذا الموقع بسبب عدد السكان والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية، إلا أن رفض الباكستان يعيق ترشيحها، وجرى طرح أندونيسيا لهذا الموقع. وفي أفريقيا رغم أن جنوب أفريقيا مرشحة لهذا الموقع إلا أن لها منافساً يتمثل بأكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان وهي نيجيريا.

وكما تم التأكيد مراراً في مناقشات الجمعية العامة، فإن توسيع عضوية مجلس الأمن يجب أن تعكس التمثيل الصحيح للمجتمع الدولي بأكمله، والواقع الجيوسياسي للعالم الحديث وأعطاء المجلس الشرعية أمام دول العالم الثالث، وأن الصعوبات في التوصل إلى أتفاق لا يمكن أن تشكل مبرراً للرأي العام.

تضمن التقرير الذي قدمه الفريق رفيع المستوى اقتراحين: نموذج "أ" ونموذج "ب"[1]، وفي النموذجين تم أقتراح توسعة مجلس الأمن إلى ٢٤ عضواً. في النموذج "أ" تم اقترح توسيع مجلس الأمن بستة أعضاء دائمين جدد لا يملكون حق النقض "الفيتو"، وثلاثة أعضاء غير دائمين تمنح لكل من آسيا وأفريقيا والأمريكتين. النموذج "ب" لم يقترح توسيع الأعضاء الدائمين وإنما أنشاء عضوية جديدة مكونة من ٨ أعضاء تنتخب لمدة ٤ سنوات، وتوسيع العضوية غير الدائمة بإضافة عضو واحد ينتخب كما الأعضاء غير الدائمين الاخرين لمدة عامين. وهكذا توزع مقاعد مجلس الأمن على مناطق العالم الأربع بستة مقاعد لكل منطقة دون الأخذ بعين الاعتبار أن كانت دائمة أو غير دائمة. وأكد الفريق رفيع المستوى على وجوب اختيار الدول التي تقدم أكبر المساهمات المالية والعسكرية والدبلوماسية للمنظمة؛ ليتسنى السماح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار، وفي حالة الدول المتقدمة ينبغي أن يكون المعيار الهام في أختيارها درجة تنفيذها للمعونة التنموية والتي تم إنشاؤها سابقا وبنسبة ٠،٧٪ من الناتج المحلي لكل بلد. وشمل اقتراح الفريق رفيع المستوى توسيع نطاق مشاركة الدول النامية في عملية صنع القرار، شريطة أن لا يؤثر توسيع المجلس في فعالية أنشطته، وأن يعزز من الديمقراطية والشفافية والمساءلة. ولم يذكر الفريق في النموذج "أ" أي مرشحين لشغل ستة مقاعد دائمة في المجلس إلا أنه حدد توزيعها على أن تكون على النحو التالي: مقعدان لأفريقيا ومقعدان لآسيا ودول المحيط الهادي ومقعد لأوروبا ومقعد للأمريكتين. أما في النموذج "ب" فتم تقسيم المقاعد الثمانية بالتساوي بين المناطق

(1) A more secure world …, op. cit., Paragraphs 251-253.

الأربع مع أمكانية أعادة انتخابهم. وأكد الفريق رفيع المستوى على أن لا يقود توسيع المجلس إلى التوسع في استخدام حق النقض "الفيتو".

جدول (٣) اقتراحات اصلاح مجلس الامن. النموذج "أ"

الإقليم	عدد الدول	عدد الدول دائمة العضوية	عدد المقاعد الدائمة المقترحة	عدد المقاعد المقترحة لمدة عامين (غير قابلة لتجديد)	المجموع
أفريقيا	٥٣	٠	٢	٤	٦
آسيا والباسفيك	٥٦	١	٢	٣	٦
أوروبا	٤٧	٣	١	٢	٦
الأمريكتان	٣٥	١	١	٤	٦
مجموع النموذج "أ"	١٩١	٥	٦	١٣	٢٤

جدول (٤) اقتراحات اصلاح مجلس الأمن. النموذج "ب"

الإقليم	عدد الدول	عدد الدول دائمة العضوية	عدد المقاعد المقترحة لمدة ٤ سنوات مع امكانية التجديد	عدد المقاعد المقترحة لمدة عامين (غير قابلة لتجديد)	المجموع
أفريقيا	٥٣	٠	٢	٤	٦
آسيا والباسفيك	٥٦	١	٢	٣	٦
أوروبا	٤٧	٣	٢	١	٦
الأمريكتان	٣٥	١	٢	٣	٦
مجموع النموذج "ب"	١٩١	٥	٨	١١	٢٤

ونستطيع القول إنه لا يمكن اعتماد أي من الحلول المطروحة عن طريق التوافق، فمن خلال نظرة سريعة على النقاش الذي دار في الدورة ٥٩ للجمعية العامة عام ٢٠٠٤ الذي شارك فيه "١٤٠" دولة يمكن ملاحظة تبلور ثلاثة مواقف؛ الموقف الأول ويمثل أغلبية تؤيد توسيع مجلس الأمن بأعضاء

دائمين وغير دائمين. والموقف الثاني أقلية دعمت اقتراح فئة جديدة لمدة أربع سنوات مع إمكانية أعادة أنتخابهم، والموقف الثالث لبعض البلدان التي لم تتخذ أي موقف يشير إلى أن كلا النموذجين مقبولان.

أن اعتماد النموذج "أ" لا يحل المشكلات المطروحة وذلك لأن كل الدول المرشحة لا تتمتع بنفس الدعم، ففي الوقت الذي خصص فيه لأفريقيا مقعدان نجد هناك ثلاث دول مرشحة لهذين المقعدين، وهي؛ مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، وأذا افترضنا بأن مصر ليس لها منافس فإنه يجب الاختيار بين نيجيريا وجنوب أفريقيا. كذلك الأمر بالنسبة لموقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ ففي الوقت الذي تفضل فيه الولايات المتحدة عضوية اليابان على المانيا نجد ان الصين ترفض العضوية الدائمة لليابان في المجلس(١).

ولم تتطرق المقترحات السابقة إلى عدد الأصوات اللازمة لاتخاذ القرار في المجلس، لكنها أكدت فقط أن الأعضاء الدائمين الجدد لن يكون لهم حق النقض، وهذه المسألة تثير الجدل لأنها تقود إلى قيام فئتين من الأعضاء الدائمين: الذين لهم حق النقض والذين ليس لهم هذا الحق. ويطالب المرشحون إلى العضوية الدائمة بإعطائهم حق النقض معلنين في الوقت نفسه أنهم لن يستخدموه في الممارسة العملية. وتجدر الإشارة هنا أنه في النقاش الدائر ومنذ سنوات حول فعالية مجلس الأمن، طرحت عدة اقتراحات فيما يتعلق بحق النقض، فمن أكثرها تطرفاً والتي تطالب بإلغائه، إلى من يقترح استبدال حق النقض الفردي الحالي إلى مجموعة من عضوين أو ثلاثة أعضاء دائمين، إلى من يقترح بأن على الدول دائمة العضوية أن تبرر موقفها في أستخدام حق النقض أمام الجمعية العامة(٢). ويبقى السؤال المطروح: هل التوسع في عضوية مجلس الأمن سيساهم في تفعيل نشاطه؟ وهل سيسمح بسرعة اتخاذ القرار وتخلي الدول دائمة العضوية الحالية عن حقها في استخدام "الفيتو"؟ أن الإجابة عن هذه الأسئلة تبدو إلى اليوم غير واضحة، حيث أنه من بين ٢٤ عضواً في المجلس الجديد المقترح ستمتلك الدول النامية ما يقارب من ثلاثة أرباع الأصوات. أما بالنسبة إلى الدول العشر دائمة العضوية فيمكن أن تنقسم إلى ثلاث مجموعات: الولايات المتحدة واليابان من جهة، فرنسا والمانيا وروسيا من جهة ثانية، والبرازيل والهند ومصر وإحدى الدول الأفريقية من جهة أخرى. أما بالنسبة لبريطانيا فسيعتمد موقفها على القضية المطروحة فإما أن تكون في المجموعة الأولى أو الثانية. وهنا سيكون التعاون بين

(1) Y. Bojiang, Redefining Sino-Japanese Relations after Koizumi,. The Washington Quarterly 2006, nr 3, p. 135.

(٢) الأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. الجمعية العامة الوثائق الرسمية الدورة الحادية والستون (A/61/47) الملحق رقم ٤٧. https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/61/47%20(SUPP) تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٦/١٥.

المجموعات متفاوتاً حسب القضية المطروحة، ففي قضايا حقوق الإنسان يمكن للمجموعتين الأولى والثانية التعاون، أما بالنسبة للعقوبات التي يفرضها المجلس وخاصة العسكرية فيمكن تعاون جميع الدول، إلا أن هذا لن يحول دون اتخاذ الولايات المتحدة "الفيتو" وخاصة في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط والصراع العربي – الإسرائيلي.

رابعاً: المشاريع المقدمة من الدول الأعضاء

خلال سنوات النقاش حول إصلاح مجلس الأمن تقدمت العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمقترحات لإصلاح مجلس الأمن، كان أهمها:

- اقتراح المجموعة الإفريقية. وتقدم به الاتحاد الأفريقي مؤكدا أن هدفه هو الوصول إلى تمثيل كامل أفريقيا في جميع هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن. واشار الاتحاد الأفريقي إلى أن التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن يعني تمثيل إفريقيا بما لا يقل عن عضوين دائمين في المجلس يتمتعان بجميع صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة. وأن يكون الاتحاد الأفريقي مسؤولاً عن اختيار ممثلي أفريقيا في مجلس الأمن، وأن يأخذ على عاتقه الطبيعة التمثيلية، وقدرة الدول التي يتم اختيارها. وجاء هذا الموقف في اجتماع خاص للاتحاد الأفريقي عقده في الفترة من ٧–٨ آذار ٢٠٠٥[١].
- اقتراح المجموعة العربية. قدمت المجموعة العربية موقفها في وثيقة ارسلتها إلى الفريق رفيع المستوى في ٢٣ أيار ١٩٩٧ طلبت فيها منح الدول العربية مقعدين غير دائمين على الأقل وفي حالة زيادة الأعضاء الدائمين تمنح المجموعة العربية مقعداً واحداً كامل الصلاحية والإمتيازات[٢]. وأكدت المجموعة العربية في جميع النقاشات التي دارت إلى الآن؛ أهمية عدم ربط حجم مجلس الأمن الموسع بمدى فعالية عمل المجلس، في ضوء أن كفاءة عمل مجلس الأمن تتوقف بشكل كبير على إصلاح أساليب وطرق عمله، وعلى أهمية مراعاة أن تكون جميع المجموعات الجغرافية والإقليمية ممثلة بشكل مناسب في عضوية مجلس الأمن، مشيرة إلى أن المجموعة العربية تمثل ما

(1)The common African position on the proposed reform of the United Nations, available at: http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/cap_screform_2005. pdf
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧.

(2)Letter dated 23 may 1997 from the Permanent Representative of Lebanon to the United Nations addressed to the Vice-Chairmen of the Working Group, available at: https://www.globalpolicy.org/security-council/ security-council-reform/41399.html?temid=915
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧ .

يزيد على ٣٥٠ مليون شخص، وتضم في عضويتها ٢٢ دولة بما يوازي تقريبا ١٢٪ من العضوية العامة في الأمم المتحدة، ورغم ذلك إلا أنها غير ممثلة في فئة المقاعد الدائمة بمجلس الأمن(١).

- مجموعة الأربع. اما مجموعة الأربع فقد أعلنت موقفها في بيان مشترك صدر بعد اجتماع وزراء خارجية ألمانيا والبرازيل واليابان والهند المنعقد في ٢٣ أيلول ٢٠١١ في نيويورك، وطالبت فيه بتوسيع مجلس الأمن ستة مقاعد إضافية منها مقعدان لأفريقيا ومقعدان لآسيا تشغلهما اليابان والهند، ومقعد لأمريكا اللاتينية والكاريبي يكون للبرازيل، وبمقعد لأوروبا الغربية والدول الأخرى يكون لألمانيا. كما طالبت بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة اربعة مقاعد تتوزع بمقعد واحد لكل من إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي(٢).

- مجموعة "الاتحاد من أجل التوافق". أما بالنسبة لمجموعة "الاتحاد من أجل التوافق" والتي ضمت ٤٠ دولة من بينها الارجنتين وكولومبيا والمكسيك وإيطاليا وإسبانيا وتركيا والباكستان والجزائر وقطر إضافة إلى ممثل جامعة الدول العربية، والتي اقترحت عام ٢٠٠٥ توسعة مجلس الأمن إلى ٢٥ عضوا؛ خمسة دائمون كما هو معمول به وعشرون غير دائمين موزعين بالشكل التالي؛ ستة من إفريقيا وخمسة من آسيا وأربعة من امريكا لاتينية والكاريبي وثلاثة من أوروبا الغربية والدول الأخرى واثنان من أوروبا الشرقية(٣). وفي عام ٢٠٠٩ حدّثت "المجموعة" أفكارها مضيفة فئات جديدة لعضوية مجلس الأمن. كما وطرحت التخلص من حق النقض أو على الأقل الحد منه وجعله مختصرا عن المسائل المتعلقة بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة(٤).

---

(١) صحيفة القبس ٢٠١٧/٤/٥. http://alqabas.com/wp-content/uploads/2017/04/15749.pdf
تاريخ الدخول ٢٠١٩/٢/٢٣.

(2) Ministerial Meeting of the G4 countries (Brazil, Germany, India and Japan) in the margins of the 66th Session of the UN General Assembly, Joint Press Statement, 23 września 2011 r., available at: http://www.mofa.go.jp/policy/un/reform/joint1109.html
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧.

(3) Uniting For Consensus' Group Of States Introduces Text On Security Council Reform To General Assembly, available at: http://www.un.org/press/en/2005/ga10371.doc.htm
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(4) Security Council Reform, available at: https://www.globalpolicy.org/images/pdfs/UFC_2009_Proposal.pdf
تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

وجرى تنافس ما بين مجموعة الأربع من جهة ومجموعة "الاتحاد من أجل التوافق" من جهة أخرى، حيث سعت مجموعة الأربع لضمان مقاعد دائمة لأعضائها في المجلس. وازداد الدعم لمجموعة "الاتحاد من أجل التوافق" خاصة بعد الاجتماع الذي عقدته في روما عام ٢٠١١ وحضره ١٢٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة[١]. وتواجه مقترحات مجموعة الأربع معارضة المنافسين الإقليميين في حصولها على وضع متميز في المجلس؛ حيث تعارض إيطاليا القائد غير الرسمي لمجموعة "الاتحاد من أجل التوافق" وإسبانيا وهولندا طموحات ألمانيا، كما تعارض كوريا الجنوبية والصين طموحات اليابان، وتعارض المكسيك والأرجنتين طموحات البرازيل، إضافة إلى أن العديد من الدول الإقليمية أعلنت عن سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن مثل باكستان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر وكندا[٢].

وقادت الحكومة الكندية عام ٢٠٠٠ مبادرة إنشاء اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، والتي قادت إلى ظهور مفهوم "المسؤولية عن الحماية". ونشرت في عام ٢٠٠١ تقريراً حمل نفس العنوان[٣]. وشمل مفهوم "المسؤولية عن الحماية" امتناع الدول عن استخدام حق النقض إذا لم تكن مصالحها الحيوية مهددة بالخطر، وفي نفس الوقت وجود خطر الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي. وقد أيد قادة العالم المجتمعون في القمة العالمية عام ٢٠٠٥ هذا المفهوم[٤].

(1) UN Security Council Rome with 120 votes challenge Berlin, La Republicca, 15 May 2011, available at:
https://www.repubblica.it/esteri/2011/05/15/news/consiglio_di_sicurezza_onu_roma_con_120_voti_sfida_berlino-16271793/

تاريخ الدخول ٢٠١٩/٢/١٦.

(2)A. Ariyoruk, Players and Proposals in the Security Council Debate, Global Policy Forum, 3 July
2005, available at:
https://www.globalpolicy.org/component/content/article/200/41204.html

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(3) Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS). The responsibility to protect, december 2001, available at:
http://responsibilitytoprotect.org/ICISS%20Report.pdf

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(4)The 2005 World Summit High-Level Plenary Meeting of the 60th session of the UN General Assembly (14–16 September 2005, UN Headquarters, New York), available at:
http://www.un.org/en/events/pastevents/
worldsummit_2005.shtml

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

- مجموعة الخمس الصغرى. وفي نفس الفترة ولدت مبادرة جديدة أخرى متعلقة بحق النقض أطلق عليها مجموعة الخمـــس الصغرى ضمت الأردن وسنغافورا وكوستاريكا وليخشتاين وسويسرا. واقترحت المجموعة بأن يقوم العضو الدائم في المجلس الذي استخدم حق النقض بتفســـير خطي لموقفه بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولـــي. ودعت المجموعة إلى عـدم استخدام حق النقص في إعاقة القرارات التي تهدف إلى وقف الإبـــادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية(١). وفي عام ٢٠١٢ صاغت مقترحاتها بمشـروع قرار إلـــى الجمعية العامـــة(٢)، وقد بددت مجموعة الخمس دائمة العضوية جهود الخمس الصغرى، إضافة إلى أن الإصلاحات التي اقترحتها قد أوجدت انقسامات بين الأعضاء الآخرين الذين يطالبون بتوسيع نطاق الإصلاحات والعضوية بدلاً من الإصلاحات القائمة على القضايا التي تعني بها الخمس الصغرى(٣).

وبالإضافة إلى المبادرات السابقة طرحت كذلك ثلاث مبادرات لمعالجة القضايا الأكثر حساسية في ما يخص مجلس الأمن، وهي: المبادرة الفرنسية ومجموعة "المسؤولية والتضافر والشفافية" ومبادرة لما سمي "الحكماء".

---

(١) اقتراح مجموعة الخمس فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن (مشروع قرار) بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥.
https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/internationale-organisationen/10nov05draftres.pdf

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

اقتراح مجموعة الخمس فيما يتعلق بأصلاح مجلس الأمن (مشروع قرار) بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٦.
https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/internationale-organisationen/20march06draftres.pdf

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

وثيقة تفاهم مع مقترحات لإصلاح مجلس الأمن بتاريخ ٥ نيسان ٢٠١١.
https://www.eda.admin.ch/content/ dam/eda/en/documents/aussenpolitik/internationale-organisationen/05042011-S-5-SC-working-methods_EN.pdf

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(٢) تقدمت مجموعة الخمس الصغرة بمشروع قرار إلى الدورة ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ايار ٢٠١٢ بعنوان "تعزيز المساءلة والشفافية والفعالية لمجلس الأمن".
http://responsibilitytoprotect.org/A%2066%20L%2042%20rev%201%20%282%29.pdf

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(3) Rita Emch, Swiss withdraw UN draft resolution, Swiss Info, 18 maja 2012 r., available at: http://www.swissinfo.ch/eng/security-council-reform_swiss-withdraw-un-draft resolution/32719648

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

- المبادرة الفرنسية. ويعود السبب في إطلاق فرنسا مبادرتها إلى تطورات الأزمة السورية والاستخدام المتكرر من قبل روسيا والصين لحق النقض في ما يتعلق بمناقشة المجلس لهذه الأزمة. وكما هو معلوم فإن سوريا تلعب دورا مهما في سياسة فرنسا الشرق أوسطية. وقدمت فرنسا مقترحاتها المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن في مقال نشره وزير خارجيتها انذاك "لوران فابيوس" في صحيفة "نيويورك تايمز"[١] وترجع أهمية هذا الاقتراح إلى أنه جاء من عضو دائم في مجلس الأمن. ونص الاقتراح على امتناع الأعضاء الدائمين عن أستخدام حق النقض إذا كان مشروع القرار يتناول مسألة القتل الجماعي ولا يعرض "المصالح الحيوية" للعضو الدائم للخطر. واقترح فابيوس تخويل الأمين العام وبناء على طلب كحدٍ أدنى ٥٠ دولة من الدول الأعضاء أن يقرر حدوث حالة القتل الجماعي[٢]. وبمرور الوقت بدأ هذا الاقتراح بالحصول على دعم واسع النطاق بين أعضاء الأمم المتحدة. وفي ٣٠ أيلول ٢٠١٥ نظمت فرنسا والمكسيك اجتماعاً رفيع المستوى حول هذا الاقتراح، وأعلن وزير خارجية فرنسا دعم اكثر من ٧٠ دولة لمبادرة فرنسا[٣].
- مجموعة "المسؤولية والتضافر والشفافية". وفي مطلع النصف الثاني من عام ٢٠١٥ طرحت مجموعة "المسؤولية والتضافر والشفافية" مبادرة مثيلة لمبادرة فرنسا. تشكلت هذه المجموعة كامتداد لمجموعة الخمس الصغرى في عام ٢٠١٣ وركزت في طرحها على تحسين فعالية مجلس الأمن[٤]، واقترحت اعتماد "مدونة قواعد السلوك لمجلس الأمن في ما يتعلق بقضايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب". وبموجب "مدونة السلوك" يتعين على أعضاء مجلس الأمن عدم عرقلة القرارات ذات المصداقية التي تستهدف وقف الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم

(1)L. Fabius, A call for self-restraint in the U.N., New York Times, 4 October 2013, available at: http://www.
nytimes.com/2013/10/04/opinion/a-call-for-self-restraint-at-the-un.html?_r=0

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(٢) المصدر السابق

(3) Jessica Kroenert, France and Mexico co-host high-level meeting on „Framing the veto in the event of mass atrocities", Center for UN Reform Education, 5 October 2015, available at: http://www.centerforunreform.org/?q=node/674

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(4) Fact Sheet: The Accountability, Coherence and Transparency Group – Better Working Methods for today's UN Security Council, Ministerstwo Spraw Zagranicznych Szwajcarii, October 2014, available at:
https://www.eda.admin.ch/content/dam/mission-new-york/en/speeches-to-the-un/20141001-new-
- york-factsheet-accountability-coherence-transparency_EN.pdf

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦

الحرب. وقدمت النسخة النهائية من الوثيقة بتاريخ ١ أيلول ٢٠١٥ ودعمها ما يقارب ٨٠ دولة بما في ذلك عضوان دائمان في مجلس الأمن هما بريطانيا وفرنسا(١).

- مجموعة "الحكماء". المبادرة الثالثة قدمها مجموعة "الحكماء" على شكل بيان صدر في ٧ شباط ٢٠١٥ بشأن التغيرات في أداء مجلس الأمن. وهذه المجموعة تضم قيادات سياسية سابقة من دول العالم المختلفة تشكلت عام ٢٠٠٧ بمبادرة من الرئيس السابق لجنوب إفريقيا نيلسون منديلا(٢). فبالإضافة إلى اقتراحها المماثل للمبادرتين السابقتين فيما يتعلق بحق النقض، اقترحت إنشاء فئة جديدة من أعضاء مجلس الأمن، تنتخب لفترة أطول من عامين مع حق إعادة الانتخاب، كما اقترحت تغيرات في عملية اختيار هيئة الأركان العامة للأمم المتحدة(٣).

وجاءت مقترحات المبادرات الثلاث أعلاه متشابهة وذلك بسبب الحاجة الماسة لضمان فعالية عمل مجلس الأمن، والاختلاف الوحيد هو مسألة ما يسمى ب "المصالح الحيوية" للأعضاء الدائمين في المجلس والذي تضمنته المبادرة الفرنسية فقط.

الخاتمة:

تعتبر مسألة إصلاح مجلس الأمن من المسائل الشائكة والدائمة على طاولة النقاش منذ ما يزيد على ربع قرن، ولا تزال تنتظر اختراقاً يقود إلى تقدم حقيقي في هذا المجال. ويدل عدد المقترحات المتعلقة بتوسيع التمثيل داخل المجلس، وأعادة النظر بطرق عمله وخاصة ما يتعلق بحق النقض أن هناك شعوراً عاماً لدى أغلبية أعضاء الأمم المتحدة بالحاجة الماسة للتغيير. إلا أن نجاح أي اقتراح لإصلاح مجلس الأمن يعتمد على الوصول إلى توافق يقبله في حده الأدنى ثلثا أعضاء الأمم المتحدة، والذي بدوره لا يكفي، إذ يجب أيضا الوصول إلى توافق مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس

(1) ACT members release final text of proposed SC Code of Conduct, Center for UN Reform Education, 8 September 2015, available at: http://www.centerforunreform.org/?q=node/671

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(2) The Elders. Independent global leaders working together for peace and human rights. Available at: http://www.theelders.org/

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

(3)The Elders prezent four proposals for UN reform, IISD Reporting Services, 7 February 2015, available at: http:// sd.iisd.org/news/elders-present-four-proposals-for-un-reform/

تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/٢٦.

الأمن، والذين لم يظهروا خلال النقاش الذي دار في الفترة السابقة أي رغبة في التخلي عن الامتيازات التي حصلوا عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم إحراز تقدم في عملية إصلاح مجلس الأمن يعزى إلى موقف الدول الخمس دائمة العضوية لا يخلو من التبسيط. إذ أن عدم التوصل إلى اتفاق بين المجموعات التي تطرح توسيع المجلس بأعضاء جدد سواء دائمين أو غير دائمين يشير إلى أن طموحات المرشحين لهذا الموقع، أو الأطراف الإقليمية التي تطالب بمواقع في المجلس تفوق بكثير إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء وهذا بدأ واضحا بشكل خاص في طرح كل من مجموعة الأربع ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

ويبدو أن فترة التسعينيات من القرن الماضي كانت الأكثر ملاءمة لإجراء إصلاحات عميقة لمجلس الأمن، وهي الفترة التي تلت الحرب الباردة والنشوة الناجمة عن انتصار الديمقراطية في أوروبا، وغياب التناحر على المسرح الدولي، والتجربه المرة التي مرت بها الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات في كل من الصومال والبلقان ورواندا، إلا أن هذه الفرصة أصبحت الآن من الماضي، حيث أن روسيا بدأت إعادة بناء إمبراطوريتها على المستوى العالمي، والصين تبحث عن مكان لها على المسرح الدولي بعد تنامي قدراتها في جميع المجالات، ولذلك فإن الوصول إلى أي حل وسط في ظل هذه الظروف يبدو أبعد من أي وقت مضى.

وتعتقد العديد من الدول الديمقراطية وخاصة الغربية منها أن إصلاح مجلس الأمن من خلال الغاء حق النقض للأعضاء الدائمين لا يخدم مصالحها، حيث أن هذه الدول تشكل أقلية في المنظمة، وتشكك فيما إذا كانت الديمقراطية في المنظمة ستساعد في زيادة فعالية ومصداقية الأمم المتحدة، ذلك ان التجارب السابقة تشير إلى عكس ذلك، ومن الأمثلة على ذلك انتخاب دول تفتقر إلى أدنى درجات احترام حقوق الإنسان أو حقوق المرأة إلى لجنة حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو لجنة الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق المرأة. ولكن هذا لا يعني أن محاولات إصلاح مجلس الأمن غير ضرورية، بل بالعكس يجب الإبقاء على النقاش الدائر في هذا المجال والنظر لمسألة حق النقض بشكل واقعي بعيداً عن التركيز فقط على حرمان الدول دائمة العضوية منه، وضرورة اقتراح حلول خلاقة تزيد من فاعلية الأمم المتحدة في إطار النظام المتاح وبعيداً عن المثالية.

ولا يمكن الانجرار في تقييم نشاط الأمم المتحدة من خلال تقييم نشاط مجلس الأمن فقط. ويجب الأخذ بعين الاعتبار بأنه وبغض النظر عن مدى فعالية مجلس الأمن، تبقى الأمم متحدة شكلاً متقدماً من العلاقات الدولية لا بديل عنه ولا يمكن الاستغناء عنه في النظام الدولي، حيث تضطلع بمهام وتحديات لا تستطيع تنفيذها أي منظمة أخرى في العالم.

Reference:

Official documents.

The United Nations Charter. Available at:https://www.un.org/ar/charter-united-nations/index.html

Security Council resolutions. Available at:https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

United Nations General Assembly resolutions:

- General Assembly Resolution No. 1991 (18th Session). Available at:http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/1991(XVIII)&Lang=A
- General Assembly Resolution No. 2847 (26th session) to increase the membership of the Economic and Social Council. Available at:http://wwwupdate.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/2847(XXVI)&Lang=A
- A/RES/47/62. 10 February 1993. Available at: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/47/62
- A/RES/٤٨/٢٦. 3 December 1993. Available at: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/48/26
- Doc. A/RES/55/2. 18 September 2000. Available at:https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_55_2.pdf

Statement at San Francisco by the delegations of the four Sponsoring Governments (China, the UK, the USA and the USSR) on "The Yalta Formula" on Voting in the Security Council 8 JUNE 1945 (UNCIO, 1945, Vol. XI). Available at: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Yalta%20Statement.doc

Countries which have been elected to the Security Council. Available at:https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/countries-elected-members

Security Council – veto list, Dag Hammarskjold Library. Available at: http://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto

Renewing the United Nations: A Program for Reform. Report of the Secretary-General submitted to the fifty-first session of the General Assembly 12/23/1997. Available at: file:///C:/Users/User/Downloads/A_51_950_Add.3-EN.pdf

In larger freedom: towards development, security and human rights for all. Report of the Secretary-General. United Nations documents A ٢٠٠٥/٥٩. Available at: https://undocs.org/ar/A/59/2005

United Nations, Report of the Open-ended Working Group on the Question of Equitable Representation on and Increase in the Membership of the Security Council and Other Matters related to the Security Council General Assembly Official Records Sixty-first Session Supplement No. 47 (A/61/47). Available at: https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/61/47%20(SUPP).

The Group of Five (G5) proposal regarding Security Council reform (draft resolution) dated November 3, 2005. Available at: https://www.eda.admin.ch/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/internationale-organisationen/10nov05draftres.pdf

The Group of Five (G5) proposal regarding Security Council reform (draft resolution) of 20 March 2006. Available at: https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/internationale-organisationen/20march06draftres.pdf

Understanding document with proposals for Security Council reform, dated April 5, 2011. Available at: https://www.eda.admin.ch/content/dam/eda/en/documents/aussenpolitik/internationale-organisationen/05042011-S-5-SC-working-methods_EN.pdf

Enhancing accountability, transparency and effectiveness of the Security Council. ”Draft resolution presented by the Small Five to the 66th session of the United Nations General Assembly on May 3, 2012. Available at: http://responsibilitytoprotect.org/A%2066%20L%2042%20rev%201%20%282%29.pdf

ACT members release final text of proposed SC Code of Conduct, Center for UN Reform Education, 8 September 2015, available at:http://www.centerforunreform.org/?q=node/671

HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002. Deepening democracy in a fragmented world. New York Oxford University Press 2002, p. 120. available at: http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/263/hdr_2002_en_complete.pdf

Letter dated 23 may 1997 from the Permanent Representative of Lebanon to the United Nationsaddressed to the Vice-Chairmen of the Working Group, available at: https://www.globalpolicy.org/security-council/security-council-reform/41399.html?temid=915

Ministerial Meeting of the G4 countries (Brazil, Germany, India and Japan) in the margins of the66th Session of the UN General Assembly, Joint Press Statement, 23 września 2011 r., available at: http://www.mofa.go.jp/policy/un/reform/joint1109.html

Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS). The responsibility to protect,december 2001, available at:http://responsibilitytoprotect.org/ICISS%20Report.pdf

Security Council Reform, available at:https://www.globalpolicy.org/images/pdfs/UFC_2009_Proposal.pdf

The Elders. Independent global leaders working together for peace and human rights. Available at: http://www.theelders.org/ .

The Elders prezent four proposals for UN reform, IISD Reporting Services, 7 February 2015, available at: http://sd.iisd.org/news/elders-present-four-proposals-for-un-reform/

The 2005 World Summit High-Level Plenary Meeting of the 60th session of the UN GeneralAssembly (14–16 September 2005, UN Headquarters, New York), available at:http://www.un.org/en/events/pastevents/worldsummit_2005.shtml

United Nations, The common African position on the proposed reform of the United Nations, available at: https://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/cap_screform_2005.pdf

United Nations Millennium Declaration, Doc. A/RES/55/2. Available at: https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_55_2.pdf

United Nations, A more secure world: Our shared responsibility Report of the High-level Panel on Threats, Challenges and Change. United Nations 2004. available at: http://providus.lv/article_files/931/original/HLP_report_en.pdf?1326375616

United Nations, lnvesting in Development. A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals, UN Millennium Project, London 2005. available at: http://siteresources.worldbank.org/INTTSR/Resources/MainReportComplete-lowres[1].pdf

Uniting For Consensus' Group Of States Introduces Text On Security Council Reform To GeneralAssembly, available at: http://www.un.org/press/en/2005/ga10371.doc.htm

2. Reference

Ariyoruk, A. Players and Proposals in the Security Council Debate, Global Policy Forum, 3 July 2005, available at:https://www.globalpolicy.org/component/content/article/200/41204.html .

Bojiang, Y. Redefining Sino-Japanese Relations after Koizumi,.The Washington Quarterly 2006, nr 3.

Boot, M. Paving the Road to Hell: the Failure of the U.N. Peacekeeping, Foreign Affairs, March/April 2000 Issue. Available at: https://www.foreignaffairs.com/reviews/review-essay/2000-03-01/paving-road-hell-failure-un-peacekeeping

BrowneMarjorie Ann. Blanchfield,Luisa: United Nations Regular Budget Contributions: Members Compared, 1990-2010, Congressional Research Service.available at: https://fas.org/sgp/crs/row/RL30605.pdf.

Center for UN Reform Education, Governing and Managing Change at the United Nations. Reform of the Security Council from 1945 to September 2013, New York, September 2013, Vol. 1. Paper by the Chairman of the Open-Ended Working Group On The Question of Equitable Representation on and Increase in the Membership of the Security Council and Other Matters Related to the Security Council, 20 march 1997 r., Available at:https://www.globalpolicy.org/security-council/security-council-reform/41310-razali-reform-paper.html

DR *Congo: Army, UN Failed to stop the massacre*,available at: https://www.hrw.org/news/2014/07/02/dr-congo-army-un-failed-stop-massacre .

Fact Sheet: The Accountability, Coherence and Transparency Group – Better Working Methods

for today's UN Security Council, Swiss Ministry of Foreign Affairs, October 2014, available at:

https://www.dfae.admin.ch/dam/mission-new-york/en/speeches-to-the-un/20141001-new-york-factsheet-accountability-coherence-transparency_EN.pdf

Gross, leo :voting in the security council: abstention from voting and absence from meetings, 60 yale l.j. (1951). Available at:http://digitalcommons.law.yale.edu/ylj/vol60/iss2/1 .

Krishnaswami, Ch. *The United Nations' Shameful History in Haiti*, the Slate, 19 August 2013.Available at:https://slate.com/news-and-politics/2013/08/united-nations-caused-cholera-outbreak-in-haiti-its-response-violates-international-law.html.

JessicaKroenert, France and Mexico co-host high-level meeting on „Framing the veto in the event of massatrocities", Center for UN Reform Education, 5 October 2015,available at:http://www.centerforunreform.org/?q=node/674 .

Symonides Janusz: **Organizacja Narodów Zjednoczonych** w **zmieniającym** się **świecie**.**Konieczność reformy** i **podjęcia nowych wyzwań.**Krakowskie Studia Międzynarodowe 1/2005**.**

Rajan, S. C. Global Politics and Institutions GTI Paper Series, Tellus Institute, 2006, available at: http://www.greattransition.org/archives/papers/Global_Politics_and_Institutions.pdf

Yearbook of the International Law Commission, 2001

3. **Arabic Reference**

Al-Majzoub, Muhammad: International organization, the theoretical global regional and specialized organizations, Beirut Al-Halabi legal publications, seventh edition 2002.

Kissinger, Henry: World Order: Reflections on the Character of Nations and the Course of History. Translation of Dr. Fadel Jitker, Arab Book House, Beirut - Lebanon 2015.

Masarat, why did the Kingdom of Saudi Arabia decide to reject a seat in the Security Council? And why was her decision correct !? King Faisal Center for Research and Islamic Studies. January 2014 issue. Available at:https://www.kfcris.com/pdf/1f86426ee546158b89a526ccae6f4f2d57cdd0d3a34a6.pdf

Nafaa, Hassan: The role of the United Nations in achieving international peace and security in light of the current transformations, stated in the United Nations: The necessities of reform after half a century, an Arab point of view, edited by Jamil Matar and Ali Al-Din Hilal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1996.

Nafaa Hassan: The United Nations in Half a Century. A study in the development of international organization since 1945. The world of knowledge 1995.

Newspapers.

Al-Qabas Newspaper on April 5, 2017,available at:http://alqabas.com/wp-content/uploads/2017/04/15749.pdf

Emch, Rita:Swiss withdraw UN draft resolution, Swiss Info, 18 maja 2012 r., available at:http://www.swissinfo.ch/eng/security-council-reform_swiss-withdraw-un-draft-resolution/32719648

Fabius, L. A call for self-restraint in the U.N., New York Times, 4October 2013, available at:http://www.nytimes.com/2013/10/04/opinion/a-call-for-self-restraint-at-the-un.html?_r=0

UN Security Council Rome with 120 votes challenge Berlin, La Republicca, 15 May 2011, available at:

https://www.repubblica.it/esteri/2011/05/15/news/consiglio_di_sicurezza_onu_roma_con_120_voti_sfida_berlino-16271793/